المحاضرة الحادية عشرة/ السنة الثانية

الثورات الكبرى في التاريخ

اليوم الخميس الموافق 6/18/2026

الثورة الفرنسية وبروز نجم نابليون بونابرت

أسباب الثورة الفرنسية

اسم "فرنسا" مشتق من فرانسيا اللاتينية، التي تعني حرفيا "أرض الفرنجة"، أو "دولة الفرنجة.. فاذن الاسم مشتق من كلمة "فرانك:(بالفرنسية) : francأي فرنجة . والفرنسيون هم شعب جرماني جاء من الشمال الأوروبي ليستقر في فرنسا الحالية. استُعملت هذه اللفظة بعد سقوط الإمبراطورية البيزنطية في روما 476م الى نهاية العصور الوسطى للدلالة على البلاد التي تضمها فرنسا حالياً

. وبتتويج هيو كابيت ملك الفرنجة أشير إليها بمملكة فرانسيا، ثم رسميا أخذت مصطلح فرنسا في عهد فيليب أغسطس . ولا تزال معروفة باسم فرنسا لليوم.

الجغرافيا :

تمتد حدود فرنسا من البحر الأبيض المتوسط جنوباً إلى بحر المانش حتى بحر الشمال، ومن نهر الراين إلى المحيط الأطلسي. وهي واحدة من ثلاث دول (إلى جانب المغرب وإسبانيا) التي لها سواحل أطلسية وأخرى متوسطية. غالباً ما يشار إليها بالسداسي بالفرنسية ((Hexagone نظراً لشكلها المسدس. بينما يقع القسم الرئيسي لفرنسا

. وكانت فرنسا إبان فترة الدراسة تتشكل أيضاً من بعض الأراضي الصغيرة المتناثرة في أمريكا الشمالية، الكاريبي، أمريكا الجنوبية، المحيط الهندي الغربي والجنوبي، شمال وجنوب المحيط الهادي، والقارة القطبية الجنوبية والتي لم يعترف بها أكثر البلدان. تمتلك فرنسا تشكيلة كبيرة من المناظر الطبيعية، تتراوح بين السهول الساحلية في الشمال والغرب والتي تشكل ثلثا المساحة الكلية لفرنسا

تجاور فرنسا بحر الشمال والمحيط الأطلسي، إلى جانب الجبال الواقعة في المنطقة الجنوبية الغربية و سلسلة جبال الألب في المنطقة الجنوبية الشرقية. أما في الوسط فتوجد بها مناطق مرتفعة صخرية ومشجرة بكثافة، بالإضافة إلى حوض النهر الشامل. فالجبال الرئيسية في فرنسا هي جبال الألب، وأعلى قمة فيها هي المون بلان التي تعد أعلى قمة جبلية في أوروبا الغربية إذ يبلغ إرتفاعها حوالى 4808 متراً، والبيرينيه، والجورا، وليه أردان، ولوماسيف سنترال، والفوج

بسبب أقسامها الواقعة فيما وراء البحار العديدة وأراضيها المتناثرة في كل المحيطات، تمتلك فرنسا ثاني أكبر المناطق الإقتصادية الخاصة (EEZ) في العالم. حيث تغطي 11.035.000 كم^2، فقط وراء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالولايات المتحدة: (11.351.000 كيلومتر مربع)، وتأتي قبل المنطقة الاقتصادية الخاصة بأستراليا: (8.232.00كيلومتر مربع). وتغطي المنطقة الإقتصادية الخاصة بفرنسا حوالي 8% من السطح الكلي لكل المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم، بينما مساحة منطقة الجمهورية الفرنسية على أرض الواقع لا تعادل سوى :0.45% من مساحة سطح الأرض الكلية .

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7 /

اليوم الاربعاء النوافق 3/9/2014م الساعة التاسعة وعشرون دقيقة صباحا.

ولكن الثورة في الحقيقة يُراد بها قبل كل شيء هدم إرث الأنظمة والمبادئ والقيم القديمة السائدة، وإقامة نظم جديد للحكم على أسس جديدة، وفق فلسفة، ورؤية حديثة وتبني أطروحات وأفكار حديثة تقوم أساساً على مبادئ وأرضية جديدة قائمة على مبادئ من الحرية والإخاء والمساواة والعدالة في توزيع الثروة وأمام القانون.كما تقدم شرح ذلك بالتفصيل في الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب .هذه هي على وجه التحديد الأهداف والمبادئ والأسس والقيم والمعايير التي طرحتها الثورة الفرنسية غداة اندلاعها . وهي تلك المبادئ والأطروحات والفلسفة التي حددت وأطرت أشواقها وأحلامها . وبطرحها لهذه المبادئ والقيم دغدغت قيادات الثورة مشاعر الجماهير المسحوقة المكبوتة، والتي تلقفتها بلهفة وشغف، وتجاوبت معها بسرعة ، وبحماس منقطع النظير. وتداعت إليها ذرافات ووحداناً آملة في إقامة نظام جديد يحقق لها أحلامها ، ويرفع عنها إصر الاغلال التي كانت عليها

لعل هذه هي شعارات معظم الحركات التي انتظمت كثيراً من دول العالم الثالث الأفريقي والآسيوي والعربي واللاتيني خلال النصف الثاني من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين . تلك الحركات التي ادعت في الغالب أنها ثورات رغم أنها في الغالب الأعم لا تعدو عن كونها انقلابات عسكرية جاءت الى السلطة على دبابات مدججة بالسلاح . وفي الغالب بدعم خارجي . ومن ثم جاءت الى كراسي الحكم بكيفية لا تمت إلى الحرية والممارسة الديمقراطية والوطنية بصلة . ولا صلة لها بالمساواة أوالعدالة الإنسانية بصلة من قريب أو بعيد. , ولعل ما حدث في السودان بعدثورة ديسمبر 2019م خير دليل على الهوة بين الشعارات والتطبيق وسرقة الثورات من النفعيين والحزبيين بعد ان تنضج ثمرة الثورة ومن ثم تتبخر الشعارات

,ولعل ما حدث في السودان بعدثورة ديسمبر 2019م خير دليل على الهوة بين الشعارات والتطبيق وسرقة الثورات من قبل النفعيين والحزبيين بعد ان تنضج ثمرة الثورة ومن ثم تتبخر الشعارات ووتتبدد أحلام الثوار .لكن ما ينبغي تقريره أنه شتان ما بين الشعار والواقع لدى التطبيق ، مما يعني مفارقة في الطرح والإستقطاب الدعائي الرخيص من قبل كثير من التنظيمات والأحزاب والطوائف السياسية ،الأمر الذي يقتضي دراسة وتحليلاً ووعياً جماهيراً ويقظة وحذراً إزاء كثير من التنظيمات والمؤسسات السياسية والمدنية وأطروحاتها النظرية وأهدافها الخفية. كما يقتضي الأمر قدراً من النظرة الموضوعية الفاحصة قبل الإندفاع في تأييدها أومؤازرتها أوالتعاطف معها.

و ما ينبغي تقريره دوماً: أنه لمن الخطأ الفادح الاعتقاد بأن الثورة الفرنسية بل كل الثوررات العالمية بزخمها وفلاسفتها وأطروحتها التي صمت الآذان قد حققت كل آمالها، أو يمكن أن تحقق أهدافاً نبيلة . أو أنها سارت أو يمكن أن تسير دائماً وفق مبادئها ومواثيقها وأطروحاتها المعلنة أو تمكنت أو ستتمكن بعد نجاحها من تنزيل شعاراتها على أرض الواقع. تلك الشعارات والأطروحات والمواثيق والعهود التي استقطبت بها العامة، ففي حالة الثورة الفرنسية كثيراً ما أُهينت الحرية ممن كانوا يعملون لنصرتها ويتشدقون بها في وجه خصومهم بالأمس القريب ، وكثيراً ما اختلطت في مجال الممارسة السياسية القذرة ، الأغراض الرفيعة بالأغراض الوضيعة ، والدنيئة للأفراد والأشخاص والأحزاب ، والطوائف والمجموعات التي برزت في الساحة السياسية كبدائل لسابقيهم من قيادات العهد البائد.

وان كانت ممارسات فرنسا على وجه التحديد على أرض الواقع إزاء الشعوب الأخرى والى اليوم تعتبر بكل المقاييس منافيةً تماماً لما رفعته فرنسا الثورة من شعارات كبيرة وادعاءات عريضة . ومما يلاحظ بعد أن انقضى عهد الثورة وهدأت عواصفها الهوجاء لم تتمكن فرنسا في واقع الأمر من أن تحتفظ بالمبادئ الكبرى التي أجمعت عليها إبان الثورة، والتي رفعتها كشعارات فضفاضة وبراقة ذات جاذبية ساحرة في وجه النظام السابق ، والتي تجاوبت معها الجماهير المسحوقة المغلوبة على أمرها وظنتها ، طوق النجاة الأخير . بيد أن الأيام قد خيبت آمال الجماهير المتعطشة إلى الحرية والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات ، وذهبت بها الأيام أدراج الرياح. شأن كثير من الأنظمة أو الإنقلابات التي عمت وطمت خلال القرن العشرين والحادي والعشرين في كل من العالم العربي والإفريقي والآسيوي.

لذا نلاحظ ما أن خمدت الروح الحماسية العالية التي أملاها حماس قادتها، والتي كانت خاتمتها انتصار الشعب أجمع لا انتصار فرد أو أفراد. حتى قدمت مبادئ الثورة كبش فداء إلى المقصلة على يد قادتها، انفسهم قادة الأمس. ولكن ككل حركات التغيير الكبرى في التاريخ ، في لحظات الإنتصار الأخيرة يبرز أفراد كنبت شيطاني ليقطفوا ثمار انتصارات ،وكفاح الشعوب المستضعفة ، ويضعفوا آثارها الايجابية لتحقيق أغراض شخصية دنيئة. ومن ثم يتسنى لهم أن يختزلوا العملية العظيمة برمتها ويحصرونها في دائرة أضيق من سم الخياط ، وذلك ابتداءً من الثورة الفرنسية في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي وثورة مارس الروسية في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين التي سرقت بواسطة الشيوعيين في أكتوبر 1917م، وتجربة ثورة أكتوبر السودانية 1964م ومحاولة سرقتها بواسطة قوى اليسار. وثورة ابريل رجب السودانية 1984م.

والقائمة بهذا الصدد قد تطول في هذا المجال. ومن هذا القبيل ثورات الربيع العربي في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا التي لا يزال أمرها بين الشك واليقين بالرغم من أن وقودها اولئك البسطاء السذج الذين ظلوا يحلمون ببزوغ فجر جديد وفردوس الحرية والعدالة والمساواة . ولا يدرون بأن الأعداء يتربصون بها من كل حدب وصوب ، كما حدث في مصر واليمن ،حتى من قبل القبيل العربي نفسه ، وحرس الأنظمة البائدة الذين يخشون من عواقبها فيعملون في السر والعلن لإجهاضها مالم يكن الشعب ، وقادته الأحرار على وعي ، ودراية بما يدبر بليل ونهار على مدار الساعة. وهذا ما حدث للثورة المصرية التي أجهضت فعلاً وسرقت نهاراً جهاراً بواسطة الحرس القديم وتواطؤ المجتمع الدولي. وأضحت شرطياً صهيونياً وغربياً في قلب العالم العربي

وكذلك الثورة اليمنية التي أجهضت هي الأخرى بصورة دراماتيكية . وأغرقت اليمن بين عشية وضحاها بتخطيط وباستراتيجية في مستنقع حرب لا يعلم مداها إلا الله ، وفتحت المجال لتدخل الموتورين من كل جانب على المستوى الإقليمي والدولي .وليست بدعاً من ذلك الثورة الليبية التي في طريقها الى الاجهاض البطيء. ووفق مخطط إقليمي ودولي حتى تشظت الدولة وانفرط عقدها واضحت بؤرة لتصفية حسابات إقليمية ودولية ، والثورة السورية التي لا تزال ترواح مكانها في مرحلة المخاض المتعسر. وإن كان الهدف الإستراتيجي الدولي والإقليمي يرمي الى أن يتم تدمير البنى التحتية السورية وسرقة كنوزها وآثارها والقضاء على قدراتها العلمية والمادية والبشرية كما حدث في العراق حذو النعل بالنعل . وهذا ما لم تدركه المعارضة أو الحكومة . وأيضاً أمسى شأن سوريا شأن اليمن وليبيا بؤرة تصفية حسابات. وابحرت هذه البلدان في بحر دماء مظلم لا ساحل له

. والقصد الأساسي هو تدمير بناها التحتية وشل حركتها التنموية وافساح المجال لإسرائيل لتعيث في الأرض فساداً في غياب الوعي العربي.

وبالرجوع الى الثورة الفرنسية نقول بالرغم من كل الملاحظات المهمة واللازمة التي سبقت الإشارة اليها نستطيع أن نقرر بأنه لا تُعد الثورة الفرنسية حدثاً مهماً في تاريخ فرنسا فحسب على وجه العموم ، بل تعتبر من أهم الأحداث التاريخية في تاريخ أوروبا الغربية بأسرها ، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا قاطبة هي محور الأحداث ومركز التغيير في العالم ، كما كانت أوروبا بالرغم من ذلك كله تنوء كفرنسا بأعباء وأغلال الملكية المستبدة الغاشمة. وتعيش تخمة إرث امتيازات الطبقات الممتازة من رجال دين وأشراف. ذلك الإرث الثقيل المتمثل في الآصار والأغلال التي شلت حركتها النهضوية ردحاً من الزمان. ذلك الإرث الذي ظل يجسد تركة العصور الوسطى بظلامها وقتامتها وحلكة سوادها، وسيطرة واستبداد رجال الدين وهيمنة الكنيسة

لذا لا غرابة أن تأثرت أوروبا يومئذ بمبادئ الثورة الفرنسية ، بسرعة فائقة . بما ولدته هذه الثورة من الحروب، وما نشرته من وعي ، وما افرزته من أطروحات ، وما انتجته من الجرأة على الموروث القائم الذي يستمد شرعيته من تاريخ طويل، حتى حفل تاريخ القرن التاسع عشر الميلادي بالكثير من الإنقلابات السياسية، والإجتماعية ، والفكرية في القارة الأوروبية بأسرها. ووفقاً لذلك برز طرح فكري وفلسفي جديد نافر كل النفور من الماضي وعقابيله وإرثه السياسي والإجتماعي، والإقتصادي والديني ، والأخلاقي والثقافي. فخرج الناس يومئذ على المسلمات، كل المسلمات، وتجاوزوا كل السقوف الائتمانية في مجال الإعتقاد والفكر والقيم ، والأخلاق والثقافة، والسياسة والعادات ، والتقاليد والموروث

وكانت نهاية المطاف الخروج على آخر المعاقل المقدسة المتمثلة في الكنيسة ورجالاتها ، ومن ثم تمردوا على كل شيء. وتنصلوا من كل شيء ، وتحرروا من كل شيء ، يشدهم إلى الماضي البغيض بصلة . وتجاوزوا كل الإعتبارات والسقوف الواقعية السائدة ، أو الإعتراف بوجود معيارية أو قيم أخلاقية ضابطة. وهذا بدوره هدف استراتجي من اهداف الماسونية العالمية وخططها الجهنمية . ومن ثم استباحوا كل الساحات الممنوعة أخذاً ورداً وارتياداً وعبثاً وسخرية واستهزاءً وبحثاً وتحليلاً. وتجاوزوا كل السقوف الإئتمانية الدينية والإجتماعية والأخلاقية والقيمية المقدسة . ووفقاً لذلك المنظور حكموا العقل ولا شيء غير العقل في كل شيء حتى تجاوزوا به حدوده الخلقية ، ومنحوه قدراً اكبر من قدره، وقدسوا نتائج بحثه ونظره ،إلى حد الجنون ، والجنون المفرط / انظر المرجع السابق ص.ص.1-7

ولكي نلم بأسباب الثورة الفرنسية وهي حدث كبير ذو آثار كبيرة وخطيرة ، في التاريخ الحديث والمعاصر لا على مستوى القارة الأوروبية فحسب، بل على مستوى العالم بأسره . وكما قدمنا سلفاً أن الثورة الفرنسية تعتبر حدثاً تاريخياً مهماً صنعته عوامل عدة شأن كل الأحداث التاريخية الكبيرة ، والمهمة في تاريخ العالم. وبالتالي فإن الأمر يقتضي دراسة حالة فرنسا قبل هذا الإنقلاب العظيم.

أولاً :الملكية:

كانت الملكية في فرنسا واسعة النفوذ ، مطلقة اليد والإرادة والسلطان ،على إعتبار أنها تستمد سلطانها من الله تعالى مباشرة . فكانت طاعة الملك ، وفقاً لهذا المنظور العقدي الغريب المدعوم من السلطة الدينية واجبة، وكلمته قانوناً نافذاً. وبناء على هذا الاعتقاد المقدس ، كان له مطلق التصرف في المال العام والخاص ، بل في كل مناحي الحياة العامة والخاصة دون قيد أوشرط أو معيارية عدلية

بيد أن هذه السلطات المطلقة التي كان يتمتع بها الملك لا تستخدم بحال من الأحوال لصالح الشعب والبلاد. فكثيراً ما كانت تصادر أملاك الأفراد دون وجه حق ، ويطرح الناس في السجون أعواماً عديدة من غير محاكمة ولا جريمة يدانون بها. وكثيراً ما كانت تساق البلاد إلى حروب لم تجن منها إلا الهزيمة والعار دون استشارة احد من الرعية. وتبدد أموال الدولة دون وجه حق في بناء الدور والقصور، واجزال العطايا السخية والباهظة للأصدقاء والندماء والمحاسيب دون حساب ،حتى ناءت فرنسا بأثقال الديون والأعباء الفادحة. وأضحى قصر الملك وبلاطه كما وصفه أحد المعاصرين بقوله (أن بلاط الملك قبر الشعب) . حيث بلغت نفقات البلاط الملكي وحده عام (1789م) على سبيل المثال نحو 230 مليوناً من الفرنكات، وتجاوزت المصروفات العامة للقصر(520) مليوناً. في الوقت الذي بلغت فيه الإيرادات العامة للدولة حوالى (745) مليوناً من الفرنكات. وبنظرة فاحصة تستبين المفارقة، وتبدو سوأة النظام القبيحة ، ويبدو واضحاإن النظام كان يسعى الى حتفه بظلفه. وكانت الملكية تشكل واحدة من أركان الفساد الأصيلة في فرنسا خلال تلك الفترة الحرجة من تاريخها.

ثانياً:الحكومات المحلية :

وكما يقال : إذا كان رب البيت بالدف ضارباً فلا تلم الصبيان فيه على الرقص، أو شيمة أهل البيت الرقص. فقد تغلغلت تلكم المفاسد والأوزار والتغول على المال العام وهضم حق الشعب والأمة الفرنسية في حكومات الأقاليم أيضاً. فعلى الرغم من مظاهر الوحدة السياسية الخداعة ، فقد تنازع أمر الحكم والقضاء في البلاد سلطات متعددة شكلت ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج الطهر والعدل يده لم يكد يرها. مما يدل على بقاء آثار نظام الإقطاع القديم . وقد تجلى هذا الاضطراب في اختلال الموازين والمعايير فيما يتعلق بتحصيل الضرائب والمكوس في المقاطعات المختلفة حتى قال (كالون) أحد وزراء النظام الملكي نفسه خلال تلك الفترة بعد أن أعيته الحيل لإصلاح وترميم ذلك البناء: (أن فرنسا ليست إلا مملكة تتألف من ولايات مستقلة ، وإدارات مختلة ، وأنظمة مضطربة، وشعوب مختلفة، فليس ثمة رابطة من النظام والمبادئ أو الرأي يجمع بين أبنائها). هذا الكلام الصادر من احد منسوبي النظام القائم يشير إلى مدى الفوضى والاضطراب الذي ظلت تعاني منه فرنسا خلال تلك الفترة الحرجة من تاريخها الحديث والمعاصر.

هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الحكومات المحلية مطلقة اليد في فرض الضرائب والمكوس. وغدت تتصرف فيها وفق أهوائها ودون رقيب أو حسيب.

ثالثاً: نظام الامتيازات:

إن أعظم ما يسترعي النظر في تلك الفترة ، ويجسد حالة الإنقسام السائدة في فرنسا في ذلك العهد الملكي البائد، وما اقترن به من سوء الحكم والإدارة في البلاد هو بقاء نظام الإمتيازات المجحف بسواد الشعب . فقد كان الأشراف يستأثرون بأرفع المناصب في الدولة سواء أكانت تلك المناصب سياسية أم مدنية أم عسكرية دون توفر وحدات معيارية من حيث الكفاءة والمؤهل والخبرة والدربة الكافية. وكانوا في ذات الوقت يعفون من أعباء الضرائب دون عامة الشعب ، باستثناء القليل الذي يؤخذ منهم على استحياء. والأدهى والأمر أنهم فوق ذلك كانت لهم امتيازات وحقوق متوارثة من بقايا النظام الإقطاعي البائد كحق الصيد في مزارع الأهالي دون أذن مسبق أو لاحق، وحق تولي القضاء والوظائف العليا في الدولة . وكان من حقهم أن يفرضوا قدراً معيناً من الضرائب العينية من الغلال أو الطيور أوالأغنام في كل عام علي المزارعين ، فضلاً عن إرغامهم على أن يطحنوا في طاحونة الشريف، ويعصروا عنبهم في معصرته. ويدفعوا ما يفرض عليهم من الأجر صاغرين .

ولقد كان أفراد الشعب الفرنسي يجبرون على تلك المكاره أيام عهد الإقطاع حينما كان الإشراف متنفذين وقائمين بأمر الحكومة وينفردون بأمرها فيما بينهم . حين كانت لهم السيطرة الكاملة على الشعب والدفاع عنهم . ونتيجة التطورات التي طرأت على نظام الحكم في فرنسا على وجه الخصوص، وأوروبا على وجه العموم ، وبالرغم من ذهاب الدهر بسلطان هؤلاء الأشراف ،إذ لم يبق لهم سوى التجمع حول القصر بباريس أو فرساي. وأصبحت حياتهم وقفاً على الترف والبطالة والكسل والخمول ، وبالتالي انقطعت كل صلة أدبية تربطهم مباشرة بالشعب. ولكن بالرغم عن ذلك فقد باتت امتيازاتهم عبئاً ثقيلاً ومرهقاً في حق الشعب ولا مبرر له في أعين العامة التي أرهقها تحكم وكلاء الأشراف وطغيانهم وإستعلائهم وإستبدادهم

رابعاً :الكنيسة :

لقد ظل استغلال الدين واستثماره لصالح الطبقات العليا من المشاكل الكبرى في تاريخ فرنسا الحديث، بل في تاريخ العالم بأسره ، وفي تاريخ كل الديانات وفي تاريخ كل الملل .لا سيما إذا كان العامة على جهل بأصول دينهم سواء أكان الدين إسلامياً، أو يهودياً ، أو نصرانياً، أو أرضياً من صنع البشر اياً كان اسمه ورسمه وأياً كان مصدره ومنبعه. حيث ينبري بعض الانتهازيين والنفعيين والإستغلاليين من الأشرار ويلبسون زوراً وبهتاناً ثياب القديسين الأطهار وقناع الحواريين والأحبار لاستثمار الدين وتوظيفه لصالح إغراضهم الدنيئة ،وبلوغ أهدافهم الوضيعة ، والشراء بآياته ونصوصه ومقرراته ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون ولبئس ما يصنعون. وفق هذا المنظور الموروث ظلت الكنيسة محوراً لهذه المشكلة الاستغلالية المزمنة الخطيرة ردحاً من الزمن. وشكل رجال الدين والتزامات العامة نحوهم عبئاً آخر على الشعب. وأضحت الكنيسة تملك ثروات هائلة وضخمة تجبيها من كد يمين المسحوقين ، وعرق جبينهم دون وجه حق ، بينما ظل العامة يرزحون في فقر مدقع ويعيشون واقعاً مريراً. ومن الغريب حقاً أن ثروات الأراضي الموقوفة على الكنيسة ، والتي تبلغ خمس أراضي فرنسا تقريباً، كانت كلها معفاة من الضرائب الثقيلة التي يقع عبئها الأكبر على الضعفاء والفقراء والمسحوقين.هذا إذا استثنينا الإعانات الطوعية الإختيارية التي ظلت تقدمها الكنيسة للحكومة من وقت لآخر تفضلاً منها

هذا بالإضافة إلى دخل هائل ظل يتدفق علي الكنيسة من أموال الزكوات التي ظلت الكنيسة تفرضها على العامة وحدهم دون غيرهم من الطبقات العليا من أشراف ورجال دين وحاشية ، حتى بلغ إيراد الكنيسة سنوياً ما يقرب من مائتي مليون فرنك وهو مبلغ هائل بمقاييس تلك الفترة التاريخية . وبدلاً من أن ينفق هذا المبلغ أو جزء من هذه الأموال في معونة الفقراء والمعوزين ، والضعفاء والمساكين ، وهم كثر في المجتمع الفرنسي يومئذ، وهو الغرض المقصود أصلاً من تحصيلها ديناً، أصبح يتمتع بالجزء الأكبر منه كبار رجال الكنيسة الذين كانوا يعيشون في ترف دونه ترف كبار الأشراف والأمراء والاقطاعيين. بينما كان يعيش صغار القساوسة في وضع قريب من أوضاع العامة. وهو أشبه ما يكون عندنا بأوضاع رجالات التصوف والطوائف الكبيرة في السودان ، ومعظم بلدان العالم الإسلامي والعربي والأفريقي الذين يعيش حواريوهم ومؤيدوهم تحت درجة الصفر فقراً وبؤساً وجهلاً بينما يعيش ساداتهم ومشايخهم في ذروة الترف والنعيم والغنى على حساب كد وجهد هؤلاء المغفلين الذين يعتقدون بسذاجة بالغة في صلاحهم ووصولهم إلى الله تعالى دونهم ويأملون في شفاعتهم لهم في الدنيا والآخرة

. وأولئك الشيوخ وزعماء الطوائف الكبرى بدهاء ومكر زائد يستغلون سذاجة هؤلاء البسطاء السذج وجهلهم بذكاء بالغ، ويستثمرون ذلك كله ويوظفونه لصالحهم أيما استثمار. فتجد الواحد من هؤلاء الأتباع بالكاد يحصل على قوت أبنائه وإذا به يتبرع بجزء من ماله أو أملاكه أو وقته لصالح هؤلاء الشيوخ. وبعضهم يترك أسرته وأبناءه يتضورون جوعاً ويتسولون يتكففون الناس ، بينما يظل هو يتبع مجالس الشيخ الذي لا يفيده بعلم أو معرفة أو مال، وإنما يكرس حياته لديه في كل وقت، وفي كل لحظة اعتقاداً منه ،وظناً كاذباً بصلاح ذلك الشيخ ونفعه له في الدنيا والآخرة . ولا يدرك المسكينان مغزى آية التبرؤ الواردة في سورة البقرة في قوله تعالى : (إذ تبرأ الذين اتُّبِعوا من الذين اتَّبَعوا ، ورأوُا العذابَ وتقَطَّعت بهمُ الأسباب . وقال الذين اتَبَعوا لو أن كرةً فنتبرأ منهم كما تبرءوا منَّا ، كذلك يريهمُ اللهُ أعمالَهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار). / الآية (166_167)

المحاضرة الثانية عشرة/ السنة الثانية

الثورات الكبرى في التاريخ

اليوم الخميس الموافق 6/18/2026

خامساً :الضرائب :

ولعل مما يسترعي الإنتباه في حالة فرنسا قبل الثورة في ذلك العهد ظاهرة الضرائب الفادحة ، وذلك النظام الضريبي الجائر ، وما اقترن به من الإرهاق العام لدخل الأفراد ، والأسوأ والأنكى هو الإجراءات التعسفية التي تجسدت في الإرهاب وعدم المساواة بين أفراد الأمة اثناء تحصيل هذه الضرائب . ولا شك أن التعامل بانتقائية تحت أي ظرف أو مسمىً من المسميات في هذا الصدد يولد أحقاداً وضغائن وينمي شعوراً بالغبن والظلم، ويشعل نار الفتنة لا سيما إذا كان مستند هذا السلوك ديني ، أو مستغلاً فيه الدين في المقام الأول.هذا إذا علمنا أن هالة الملكية في تلك الفترة في التاريخ الأوروبي على وجه العموم ، وفي فرنسا على وجه الخصوص كان تستمد حقها في الحكم والتشريع والأمر والنهي من قداسة دينية مزعومة ، وهيمنة مفهوم راسخ ومتجذر في العقل الأوروبي يقوم على الإنتقائية العرقية للأسر المالكة في القارة الأوروبية . إذ كان يعتقد أن الملك مخلوق من طينة غير طينة العامة ، ويتمتع بالحق الإلهي وأنه يجسد ظل الله في الحكم والإختيار والممارسة وإصدار التشريعات وفرض الضرائب.

هذا النوع من الإعتقاد يقود إلى طغيان طبقة على طبقة . طغيان يقوم على استغلال سذاجة وجهل وخداع الطبقة المستغلة باسم الدين أو التفوق العرقي أو الثقافي أوالإجتماعي أو الجهوي. وهذا من أخطر أنواع الاستغلال والطغيان في التاريخ البشري . ولم تسلم منه ملة أو أمة على مر التاريخ . ومن هذا المنطلق كانت الضرائب العامة تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الجماهير المستضعفة ، ذلك إلى جانب ما عرف بضريبة "الرأس (taxe d'entree) ، وضريبة الإيراد (les recettes fiscales) اللتين كان يشترك في دفعهما الأشراف إشتراكاً اسمياً لا يتناسب في الغالب الأعم مع مركزهم ووضعهم الإقتصادي، وثروتهم الفاحشة مقارناً بما يؤخذ من العامة قسراً ومن غير رضاً أو استطاعة. وكانت الحكومة في المقابل قد قامت من ناحية أخرى بفرض ضريبة أخرى على العامة وحدهم تسمى :(import foncier) أوضريبة العقار الثابت، وذلك بنسبة غير ثابتة تتزايد طرداً، بتزايد حاجات الحكومة المستبدة الغاشمة التي لم تعرف طرائق، ونظم التعاطي الأمثل مع الإقتصاد المعتدل في الصرف ، والإنفاق منذ عهد رئيس وزراء فرنسا كلبير.

هذا بالإضافة إلى تعنت الجباة في التقدير، وتعسفهم البالغ في توزيع الضريبة، فعلى سبيل المثال لا الحصر:إذا رأوا شيئاً من دلائل اليسر،أو معالم الرخاء على دار أومزرعة ما من المزارع أو دارمن الدور العامة، أوعلى فرد من أفراد الشعب المسكين نتيجة جده وكده وإجتهاده غالوا في التقدير مع غض الطرف تماماً عن ما يخص الطبقات العليا من المجتمع من أشراف ورجال دين وحاشية. ولعل هذا اشبه بما كان حادثاً في العهد العثماني المصري في السودان حيث اعطي الجباة سلطة تقديرية . ومن هنا ينشأ ويفرخ الفساد ويقع العبء على المساكين الذي ليس لهم واسطة أو ظهر كما نقول في السودان . وما ينبغي ملاحظته أن السلطة التقديرية ما ينبغي ان تترك لهوى فرد وانما ينبغي تقنينها بمعيارية عدلية وفق تشريع يحترمه الجميع لا يفرق بين غني أو فقير أو خفير أو وزير يحقق العدل الذي يرضي الجميع

ولم يقتصر الخطب على كيفية وطريقة ووسيلة جباية هذه الضرائب المباشرة ، بل لجأت الحكومة إلى وسيلة أخرى لتستنزف عن طريقها آخر قطرة من مصادر دخل العامة . وذلك حين قيامها بفرض ضرائب غير مباشرة لسد النقص في عجز الميزانية العامة . فاحتكرت على سبيل المثال تجارة الملح (gabelle) الذي يعتبر سلعة إستراتيجية وشعبية لا يستغني عنها بيت من البيوت أو أسرة من الأسر. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل لجأت الحكومة إلى إرغام كل فرد من الأهالي رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً على شراء قدر معين منه ، وإن تجاوز ذلك حاجته اليومية وحاجة أسرته ، وحتى ولو لم يكن لديهم الخبز اللازم لما يقيمون به أود الحياة . فلا عجب أن غدت هذه الأعباء الكثيرة من حقوق إقطاعية، وأعمال إجبارية يقوم بها العامة لصالح رجال الدين والأشراف، وزكاة كنسية، وضرائب ملكية (مع كل ما أتصل بها من المظالم وعدم المساواة أثناء تحصيلها

لقد غدت هذه الإلتزامات الجبرية تشكل عاملاً كافياً للخروج والتمرد على هذا النظام برمته. وفي ذات الوقت فقد ظلت هذه الإتاوات والضرائب تشكل كابوساً مزعجاً بالنسبة لعامة الشعب، ترهق كاهل العامة ، وبخاصة طبقة المزارعين الذين كانت تتألف منهم غالبية الشعب العظمى. وهم يشكلون الشرائح المستضعفة في المجتمع مع أهمية دورهم في الحياة العامة ، لذا لا غرابة أن ثاروا جميعاً على المألوف والموروث وإن كان ديناً يدين الناس به قروناً من الزمان ما دام هذاالمعتقد الديني يدعم الظلم والإضطهاد والكبت والإرهاب الواقع عليهم. وكانت الحكومة بالإضافة إلى ما مضى تتقاضى عن كل مائة فرنك من دخل الفرد ما يقدر ب : 50 إلى 70 فرنكاً نظير ضرائبها المباشرة. وتتحصل الكنيسة على أربعة عشر فرنكاً بينما يأخذ الأشراف نظير امتيازاتهم أربعة عشر فرنكاً. وعليه لا يتبقى للمواطن المسكين من كد يمينه وعرق جبينه الا دريهمات معدودات لا يقمن الأود ، ولا يسددن الرمق. ولا يكسين عار، ولا يسقين ظامئاً.

ولعل مما ضاعف من وطأة هذه الضرائب أن كوَن أرباب الصناعة والتجارة اتحاداً كان من شأنه تقييد حرية الأعمال التجارية والصناعية في البلاد . كما عمل هذا الاتحاد على إضعاف فرص حرية اختيار العمل والمنافسة الحرة والتوظيف بالنسبة لشريحة العمال. وأدى ذلك إلى تحديد السقف الأعلى للأجور. وهو نوع من السخرة المغلفة. وهذه كلها كانت إجراءات تصب في خانة صالح أصحاب العمل والصناعة وتعمل على هضم حقوق العاملين وتضييق الخناق عليهم , وتكبيلهم وإرغامهم على الرضا بالأمر الواقع. هذا فضلاً عن المكوس الداخلية والضرائب الباهظة المفروضة على التجارة الخارجية لحماية الصناعات الأهلية، مما شل نشاط البلاد الإقتصادي ، وزاد في الفوضى الشاملة في البلاد ، تلك الفوضى التي استنفذت الصبر ، وجعلت الحياة عبئاً ثقيلاً وجحيماً لا يحتمل.

لاسيما وأن الأذهان خلال تلك الفترة قد استنارت بتأثير الحركة الفكرية التي اشتد أوارها في طول البلاد وعرضها قبيل الثورة ، حتى تزعزعت واهتزت أركان السلطة الحاكمة، وتمزق خمار قداستها وتداعت بل تهاوت قيود التقاليد البالية، وتساقط برقعها المهترئ ، وسقط برقع القداسة الذي كانت تتدثر به السلطات الحاكمة المهيمنة سواءً أكانت دينية أم سياسية أم إقتصادية أم اجتماعية. وغدا النظام السياسي على شفا حفرة من السقوط والإنهيار.وما أن تمزق برقع القداسة الدينية المفتراة حتى أمكن رؤية سوءة النظام نتيجة النقد البناء ، والطرح الفكري المنطقي ، والحجج القوية التي ساقها المفكرون ، وقادة الرأي الحر بزعامة دهاقنة الماسونيين في المجتمع الفرنسي بمهنية وعلم ، وكفاءة تامة ، وجرأة متناهية وتخطيط محكم واستراتيجية. لا سيما بعد ذيوع أخبار الثورة الأمريكية الفتية التي كان على رأسها دهاقنة وكهنة ورؤساء المحافل الماسونية ، وما أحدثته من إنقلاب في المفاهيم والرؤى ، وما حققته من نتائج باهرة على أرض الواقع ، تمثلت بوضوح في الخروج على الأطر التقليدية في العالم الغربي ، وتمرد على الدولة الأم التي كانت تشكل أكبر إمبراطورية في أوروبا يومها.

سادساً :الدور الماسوني:

بعد ان نجح الماسونيون في إحراز ثورتين كبيرتين الثورة الإنجليزية والأمريكية ، وضعوا فرنسا هدفاً لهم وذلك لعدة اسباب. ففرنسا كانت تعيش ظروفاً اقتصادية وإجتماعية وسياسية ودينية وتايخية حرجة نتيجة لسياسات القصر الخاطئة، فضلاً عن تدخل أيد الماسون الخفية لإشعال الأضطرابات . وقد عمل الماسون من خلال كتابهم الأكفاء من أمثال فولتير وجان جاك روسو على إذكاء نيران الحقد الطبقي. كما تواجد في فرنسا في تلك الفترة رجال من أمثال كاليسترو (عضو الجمعيات السرية العديدة ومؤسس نظام مصراييم الماسوني)، وميرابو (الكاتب الماسوني وأحد قادة الثورة وعضو الجمعية الوطنية)، والماركيز دو لافاييت القائد العسكري الماسوني العريق. وهو أحد القادة الفرنسيين الذي لعبوا دوراً بارزاً في الثورة الأمريكية وقائد الحرس الوطني في بداية الثورة الفرنسية. وهكذا ألقت الماسونية بذخائر رجالها الفكرية والسياسية والعسكرية وراء التيار المطالب بإصلاحات للنظام الملكي

وعملت في نفس الوقت من خلال بعض أعضائها من العائلة المالكة على إشاعة أجواء الفساد والانحلال الخلقي بين الطبقة الحاكمة حتى ازدادت ديون الدولة، مما دفع الطبقة الحاكمة إلى فرض ضرائب باهظة على الفلاحين والطبقة الوسطى بينما أعفي أعضاء الطبقة الحاكمة من تلك الضرائب. وتزامن ذلك مع شح في الأقوات نتيجة لتدهور الزراعة... وفي هذه الأثناء برزت على الساحة السياسية قوة جديدة هي نادي اليعاقبة الذي كان واحدا من ضمن مئات الأندية التي ظهرت في تلك الفترة ومن ضمنها أندية تناصر الملكية. وقد برز على رأس نادي اليعاقبة اثنان من الماسونيين: هما ماكسيمليان روبسبيير ودانتون. وقد كان الأول من بين أعضاء لجنة الأمن العام التي سفكت دماء (1200) ألفاً ومائتي شخص بالمقصلة. بينما كان الثاني وراء سفك الدماء والإعدامات الجماعية. تلك السلوكيات التي تتفق مع الروح الماسونية التي تجلت فيما بعد في بروتوكولات حكماء صهيون. وكان من بين من أعدموا في تلك الفترة التي عرفت بعصر الإرهاب لويس السادس عشر وزوجته ماري أنطوانيت،

، ثم أعدم روبسبيير نفسه بعد ذلك بعد أن أصيب برصاصة في فكه بتخطيط ماسوني بارع لكي لا يفتضح تورط الماسونية فيما جرى خلال فترة ما يعرف بالأرهاب الأسود.وقد استمرت الثورة بكافة مراحلها عشر سنوات من 1789 إلى 1799م حينما استولى نابليون على السلطة. وكانت الثورة الفرنسية بالنسبة للماسونية حقلاً خصباً للتجارب ونجاحاتها فقد تمكنت خلالها من تجربة العديد من نظم السياسة والإرهاب وإحداث الفوضى الدينية والأخلاقية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية . فمثلا تمت تجربة المجالس الوطنية، والثورات الشعبية، وتأثير الجوع على السياسة، وحكم اللجان، وتأثير الحكم الإرهابي، وتأثير الجماعات السياسية

وبهذا كانت نتائج الثورة الفرنسية فضلاً عن كونها فرضت سيطرة مطلقة للماسونية على فرنسا ، مكنت الماسونية من إتقان فن الثورات، وإدارة ازماتها بمهنية وكفاءة. ووفقاءً لهذا الرصيد من الخبرة العملية والممارسة الفعلية ملكت ناصية تقنية اشعالها. فقامت بالإجادة والأتقان فيما بعد خلال الثورة الروسية والانقلاب على السلطنة العثمانية بمهارة وخبث ودهاء بالغ . وبدا ذلك واضحاً وجلياً فيما تلاهما من انقلابات عسكرية في دول العالم المختلفة والتي ارتدت دائما نفس الثوب وتبنت ذات الشعارات الخداعة: شعارات الحرية والاشتراكية ، والمساواة والعدل، والدفاع عن حقوق الضعفاء والفقراء، ومحاربة الفقر والجهل الى آخر القائمة ومحتويات الأسطوانة المشروخة . يتزل ذلك على مستوى العالم العربي والأفريقي والآسيوي. /انظر: الاميرال غاي كاري،مرجع سبق ذكره

وكثير من الانقلابات التي حدثت في العالم العربي والأفريقي والآسيوي للماسونية فيها ياد خفية مباشرة وغير مباشرة لا تخطئها العين البصيرة والعقل السليم المعافى من لوثة الماسونية وفيروسها القاتل.

سابعاً: الحركة الفكرية – فلاسفة الثورة:

من المسلم به تاريخياً أن أي تغيير أياً كانت درجته أونوعه أوكيفه في شتى مناحي الحياة لا بد له من ريادة قيادية تتمتع بقدر من الشجاعة والجرأة في الطرح والإبداع ، والتفوق على الذات . وقد قامت بهذا الدور الخطير في تلك الفترة الحرجة من تاريخ فرنسا الحديث كوكبة مقدرة ، وكتيبة متقدمة ، ومتفوقة على ذاتها من المفكرين والكتاب مدفوعة ومدعومة من قبل أخطر التنظيمات السرية على وجه الأرض (الماسونية العالمية). فقد شكلت هذه المجموعة باستراتيجية وتخطيط الوعي العام ، ورفعت من كفاءة الأمة الثقافية والسياسية والدينية

ولعل مما زاد الوعي السياسي والثقافي والإجتماعي والإقتصادي والروحي لدى الأمة الفرنسية ، وارتقى بأدائها العام أن ظهرت في فرنسا إبان القرن الثامن عشر الميلادي تلك الكوكبة العظيمة الموجهة من الكتاب النابهين الجريئين الذين قوضوا بأطروحاتهم الجريئة ، وحججهم القوية ، ونقدهم الهادف ، ومنطقهم القويم دعائم النظام القديم من خلال كتاباتهم الناقدة والحاذقة. وتمكنوا بكفاءة ومهنية عالية من أن يجرئوا الفكر والعقل الفرنسي على الخروج من قمقمه التاريخي ويعمل على تقويض دعائم نظام الحكم المطلق .

حيث قام هؤلاء المفكرون الرواد بتعرية نظام عدم المساواة في حياة المجتمع الفرنسي ، وعملوا على إنكار سيادة مبدأ عدم التسامح في شئون الدين ، وأبانوا خطورة نظام الحماية في عالم الاقتصاد. فأعلنت تلكم الطليعة من المفكرين الإقتصاديين على سبيل المثال: أن لا سبيل لعلاج الكساد الإقتصادي المخيم على التجارة الخارجية والداخلية والإنتاج إلا بإتباع السياسيين لنظام حرية التجارة والنشاط الاقتصادي الحر القائم على المنافسة الحرة ، وإتباع سياسة رشيدة تقوم على قدر من العدل والمساواة فيما يتصل بجمع الضرائب وتوزيع الثروة ، وإنتهاج قدر من الإقتصاد والترشيد في الإنفاق، ومعاملة المواطنين بمعيارية عادلة تتجاوز الأطر التقليدية الموروثة. وذهب في المقابل المفكرون من قبيل السياسيون في أطروحاتهم الجريئة إلى أن نظام الإمتياز القائم والموروث ، والحكم المطلق يناقض مبادئ الإخاء الإنساني . وكان دهاقنة الماسونيين الذين تبنوا هذا الطرح كانوا يدركون جيداً اثره السحري في اثارة الثورة وإشعال شرارتها التي لا تنطفئ. وفي ذات الوقت كانوا يعتقدون باستحالة تطبيق هذا الشعارعلى أرض الواقع . وأكدوا في الظاهر على أن القواعد التي قامت عليها الحكومات الحرة الرشيدة هي الأنموذج في العالم يومئذ . وهي تلك المبادئ والقواعد التي ترسخ ضماناً قوياً لتوفير الحرية والمساواة بين الناس كل الناس دون تمييز أو اقصاء أو انتقاء. وهذا ضرب من الخيال الذي اثبتت الأيام طوباويته. واثبت الماسونيون في لقاءاتهم السرية أن هذه الاطروحات استخدموها بمثابة قميص الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه.

وأكد هؤلاء الكتاب الماسونيون أيضاً في أطروحاتهم الجريئة في الظاهر ومن أجل اثارة العامة أنه لا مناص أمام النظام القائم إلا بإعادة تلك الحقوق الطبيعية المغتصبة للأمة صاحبة الحق والقرار ، حتى يقوم نظام الحكم في البلاد على أساس وطيد وراسخ وإختيار حر مباشر. وقد كان أكبر هؤلاء الكتاب السياسيين وأعظمهم أثراً في الفكر الثوري الفرنسي: مونتيسكيو، وفولتير، وجان جاك روسو. وهم الذين شكلوا أركان وأثافي الثورة القوية.

1/ شارل لوي دي سيكوندا :مونتيسكيو Montesquieu (1689-1755م) :

لعل من سخريات القدر، وعجائب الأمورأن مفكراً في قامة مونتيسكيو الماسوني من حيث الأثر والإنتاج والفكر الحر المتفوق على زمانه يخرج من رحم طائفة الأشراف. وهي تلك الطبقة التي أذاقت الشعب الفرنسي سوء العذاب ، عبر التاريخ القريب والبعيد،. ولعل الأقدار قد ادخرته بهذه الكيفية لأن يكون واحداً من رواد التمرد والخروج على المألوف والموروث في دائرة طبقته . شارل لوي دي سيكوندا المعروف باسم مونتيسكيو ((((Montesquieu؛ 18)يناير 1689 - 10 فبراير 1755م)، هو فيلسوف فرنسي فحل صاحب نظرية سياسية عظيمة ، نظرية فصل السلطات التي ظلت تعتمدها غالبية الأنظمة حالياً . / المرجع نفسه

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%B3%D9%83%D9%8A%D9%88/ اليوم الاثنين المو افق 15/4 /2013 م الساعة الخامسة مساء.

نشأته:

ولد مونتسكيو في جنوب غرب فرنسا بالقرب من مدينة بوردو عام 1689 م وتوفي عام 1755 م عن عمر يناهز السادسة والستين عاماً. وكانت عائلته عائلة أرستقراطية غنية ميسورة الحال، ولذلك فلم يعان من الفقر في أثناء حياته كما حصل لرصيفه جان جاك روسو مثلاً. وعلى الرغم من أنه قد تلقى تربية مسيحية خاصة في طفولته سواء في البيت أو في المدرسة إلا أنه طفق فيما بعد يبتعد عن الدين بشكل واضح رويداًرويداً .وفي بداية حياته الدراسية الجامعية درس الحقوق . وبعد ذلك ولج ميدان السياسة ، وأصبح عضو برلمان عام 1714 م. أفكاره :ومن ثم بدأت تتبلور لديه أفكار ورؤى بزغ نجمها وتجلت بوضوح وجلاء وتفصيل تام في آخر كتبه الذي يعتبر زبدة انتاجه الفكري

الكتاب الذي يعتبر زبدة فكره هو: روح القوانين الذي شرح فيه شرحاً وافياً الفرق بين ثلاثة أنواع من أنظمة الحكم من خلال قراءة الواقع الأوروبي والتاريخي : 1/ النظام الملكي : وهو النظام الذي يرث الحاكم فيه السلطة دون مؤهل أو تفويض من الشعب ويحتكر كل السلطات. ويورثها لمن بعده دون إعتبار بارادة الشعوب وإختيارها الحر لمن يحكمها وهو أشبه ما يكون بما هو سائد في العالم الثالث .2/ النظام الديكتاتوري: وهو النظام الذي يحكم الحاكم فيه وحده دون حدود قانونية ودون تفويض او تأهيل، ويثبّت حكمه بواسطة إرهاب المدنيين ويتفرد بالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وهو اشبه ما يكون بالأنظمة العسكرية والإشتراكية والشيوعية والبعثية والقومية والعرقية التي شكلت ظاهرة تثير الغثيان في عالمنا المعاصر .3/ النظام الجمهوري: وهو نظام يحكم فيه الشعب أو ممثلوه بتفويض كلي أو جزئي. ومن ثم يرى مونتيسكيو أن نظام الحكم الأمثل هو النظام الجمهوري

مؤلفاته:

في عام 1716 م أصدر كتاب : تأملات في أسباب عظمة الرومان وانحطاطها وهي دراسة تاريخية تحليلية. وفي عام 1721 م نشر كتابه الساخر "رسائل فارسية" وهو في الثانية والثلاثين من عمره. وفيه انتقد المجتمع الفرنسي والأوروبي وأنظمة الحكم في أوروبا في ذلك الحين. ولكنه كان انتقاداً غير مباشر غلفه بهذا المسمى .وقد جلب له هذا الكتاب شهرة واسعة، وكان سبباً في قبوله للتدريس بالأكاديمية الفرنسية للعلوم. وفي عام 1734م نشر كتاباً آخر تحت عنوان "الملكية العالمية" قام فيه بتقسيم الشعوب إلى شمالية وجنوبية . وادعى أن الفرق في المناخ هو السبب الأساسي للاختلاف بين شعوب الشمال وشعوب الجنوب. ولربما قد جانبه الصواب في هذا الإفتراض إذ وجدت حضارات في هذه المنطقة الجنوبية ساهمت بقدر واف في المسيرة الانسانية بكيفية لا ينكرها باحث.

وقد رأى أن على كل نظام حكم يصبو إلى ضمان حرية الإنسان ويهدف الى تحقيق العدل يحب أن يقوم بالفصل بين السلطات الرئيسية والحفاظ على التوازن بينها. والسلطات التي يعنيها هي :1/ السلطة التنفيذية. 2 / السلطة التشريعية. 3/ السلطة القضائية. يبدو أن هذا النظام متخيل لا ستحالة إمكانية تنزيله على الواقع .إذ اصبحت هناك سلطة رابعة وهي الأعلام التي من مهامها صناعة الرأي العام وتزييف الحقائق. وخامسة وهي رأس المال والبيوتات المالية المهيمنة التي بيدها زمام الساسة تلعب بهم أنى شاءت. وهو ما فطنت اليه الماسونية العالمية حديثاً ووظفته خير توظيف في فرض سيطرتها على الحكومات والجماعات والقيادات.

/ ibid.

فلسفة مونتسكيو :

لقد كان الكلام عن الفلسفة والتعاطي معها خلال تلك الفترة المظلمة من تاريخ فرنسا وأروبا يعتبر جريمة يحاسب عليها القانون . ويعتبر أمراًخطيراً في ذات الوقت. لأن المجتمع كله معارض له، وبالأخص البابا ، والكنيسة والكرادلة،و المطارنة. فكلهم كانوا على قناعة بأن سقراط وأفلاطون وأرسطو سوف يكون مثواهم النار. لأن هؤلاء الفلاسفة عاشوا قبل ظهور السيد المسيح عليه السلام ولم يتعرفوا على الأناجيل. وفي الواقع يلاحظ أن مونتسكيو كان مستنيراً منذ بداية حياته الفكرية. ولذلك وقف بشدة في وجه هذا التعصب المسيحي السائد في عصره واتبع طريق العقل والانفتاح والتسامح. وقد انتسب إلى أكاديمية بوردو منذ بداية حياته العلمية ثم انخرط في دراسة الفيزياء والرياضيات. ودرس نظريات إسحاق نيوتن عن نظام الطبيعة قبل أن يتفرغ للفلسفة والدراسات السياسية.

وفي عام 1748 م نشر مونتيسكيو أهم كتبه على الإطلاق والذي بلور فيه رؤاه ونظريته حول فصل السلطات وعنوانه: "روح القوانين" في جنيف . وصدر الكتاب في 31 جزءً واستغرف زمناءً طويلاً، ومنذ تلك اللحظة أضحى من أبرز المراجع في العلوم السياسية ولا يزال . حصلت نظرية مونتسكيو فيما يتصل بفصل السلطات على العديد من المؤيدين في أوروبا وأثرت مبادئها على دستور الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما إعلان حقوق الإنسان والمواطن،وتبنته قياداتها الماسونية . وقد ترك ذلك الكتاب بصمة واضحة على دساتير العديد من الأنظمة الديموقراطية في عصرنا الحاضر وأصبح يجسد أشواقاً وأحلاماً لكثير من االشعوب. ولكن مع ذلك فقد كان مونتيسكيو يعتقد بعدم جواز الانتقال السلمي للسلطة بين طبقات المجتمع المختلفة الأمر الذي يؤكد على أن الإنسان ابن بيئته . وأن بيئة النشأة لا بد من أن تترك أثراً على المفكر والفيلسوف لأنها تشكل رئته الفكرية والنفسية والعقلية. ومن ثم لم ير مونتسكيو أنّ عامة الشعب مستحقين أن يحكموا. وهنا بيت الداء ومربط الفرس فكأنه أراد أن يقول أن نظام الحكم المثالي أن يكون طبقياً تنفرد به طائفة مختارة بعينها . / .ibid

وهذا يتنافى مع قيم العدل والمساواة في الحقوق والواجبات. وفي رأي المؤلف أن مونتسكيو لم يتخلص بعد من قيود وربقة الواقع والتاريخ والتقاليد ولم يتحرر تماماً من إرثه. والفكرة العامة لكتاب (الرسائل الفارسية) كانت تدور حول رؤيته هو شخصياً بأن العقائد و العادات القديمة السائدة في عصره أصبحت مهددة بالإنهيار بعد أن هيمنت على فرنسا طيلة قرون مضت . وكان يعتقد أن المجتمع الفرنسي أصبح مريضاً مرضاً مزمناً . ولهذا ظل يبحث عن علاج أو عن طريقة تحول تنقله نقلة نوعية وكمية من الفكر القديم إلى الفكر الجديد. ولذلك حاول مونتسكيو أن يكون ذلك الطبيب أو الجراح الماهر الذي يجد لمجتمعه العلاج الشافي كبقية الفلاسفة الكبار

. والواقع أن كتاب الرسائل الفلسفية يحتوي في طياته على بذور كتابه الكبير: روح القوانين. وقد نشر هذا الكتاب الكبير (الرسائل الفارسية) على هيئة رسائل زعم بأنه قد كتبها أمراء فارسيون زاروا فرنسا في تلك الحقبة التاريخية ودرسوا عاداتها وتقاليدها. ومن خلالهم أخذ مونتسكيو ينتقد بشكل هجائي لاذع غير مباشر العادات الفرنسية والتعصب الديني السائد في عهد لويس الرابع عشر وخلفه لويس الخامس عشر. كما وانتقد نظام الحكم المستبد، ولكن دون أن يتحمل أي مسؤولية قانونية أو عقابية لأنه وضع كل ذلك على لسان أشخاص فارسيين أجانب ظلوا يبعثون بالرسائل إلى بعض مواطنيهم في إيران

.وقد نشر مونتسكيو كتابه بدون توقيع في مدينة أمستردام الهولندية حيث كانت الحرية متوفرة هناك أكثر من فرنسا. والواقع أنه كان يخشى من رجال الكنيسة أن يلاحقوه إذا ما عرفوا أنه هو مؤلف الكتاب. أما عادة نشر الكتب بدون توقيع فقد كانت شائعة في تلك الفترة حيث كانت الكنيسة ِالمسيحية تلاحق الفلاسفة والعلماء وتصادر انتاجهم وحريتهم .الأمر الذي يدل على ظلامية تلك الفترة . وظلت الكنيسة تفرض سياجاًمن الرقابة على ما يصدر من أفكار وما يطرح في الساحة الفكرية من أراء . وتعاقب كل من يخرج على الموروث أشد العقاب لا سيما إذا ما خرجوا على عقائدها وتقاليدها وأعرافها. اما الكتابة دون توقيع خوفاً من تسلط الكنيسة وملاحقتها فقد مارسها فلاسفة كبار. فعلى سبيل المثال: ديكارت قد مارس هذه العادة، وكذلك غاليليو ، واسبينوزا ، وعشرات غيرهم. كلهم نشروا كتبهم من دون توقيع خوفاً من رقابة الكنيسة

والواقع أن مونتسكيو كان كارهاً للاستبداد والأصولية الدينية. وعلى الرغم من أن أمه ربته على حب المسيحية إلا أنه تخلى عن ذلك لاحقاً عندما اكتشف تواطؤ رجال الدين مع الأغنياء والأقوياء والحكام. وقد هاجم هذه الظاهرة في كتابه السابق: " اعتبارات وخواطر حول سياسة الرومان (1716م)." وفي هذا الكتاب قام بحملة شعواء على نفاق بعض رجال الدين المسيحيين الذين يخدرون الشعب بمواعظهم لكيلا يثوروا على الظلم والاستبداد. ولكنه كان يفعل ذلك بشكل غير مباشر لكيلا يتعرض للمساءلة والمعاقبة القانونية والدينية . وقبل أن يصوغ مونتسكيو شكل الحكم العادل والصحيح ، بدأ أولاً ينقد أسس الحكم السابق أو السائد القائم على الإستبداد والظلم،وهذا شيء طبيعي. فأنت لا تستطيع أن تبني قبل أن تهدم البناء القائم وتهد اركانه، ولا أن تركب قبل أن تفكك. وبالتالي فتفكيك النظام القديم للحكم كان الشرط الضروري والأولي لبناء مشروع جديد ، وصياغة الحداثة السياسية لفرنسا وعموم أوروبا. وهذا ما فعله مونتسكيو في كتابه الكبير الثاني الذي خلّد اسمه على صفحة التاريخ الحديث والمعاصر، أي كتاب: «روح القوانين». وهو من أشهر الكتب السياسية في التاريخ الحديث والمعاصر. وربما لا يتفوق عليه إلا كتاب السياسة لأرسطو، أو كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو

ولكن بالرغم من ذلك فإن اطلاق القول بأنهما يتفوقان عليه ليس دقيقاً . لهذا نقول في الواقع أنهما لا يتفوقان عليه كثيراً بل يقف كتابه الآنف الذكر على قدم المساواة معهما، بل وقد يتفوق عليهما في بعض الجوانب. والواقع أن كتاب مونتسكيو دشن انطلاقة الروح السياسية للعصور الحديثة والمعاصرة مثلما فعل كتاب جان جاك روسو: (العقد الاجتماعي). كلاهما كان ذا تأثير حاسم وفاعل على الثورة الفرنسية وقادتها. ويمكن القول إن كتاب «روح القوانين» هو رائعة مونتسكيو الفريدة، بل أهم كتبه على الإطلاق. لا سيما وأنه قد أمضى حياته كلها في تأليفه أو التحضير له. وقد ظهر للمرة الأولى في جنيف لأول مرة بعد ثلاثين سنة من العمل المضني المتواصل . وبالتالي فهو في واقع الحال يشكل خلاصة عمر مونتسكيو ، وزبدة فكره وتأملاته في السياسة الفرنسية والعالمية. وقد درس فيه كل المؤسسات السياسية التي كانت سائدة في عصره سواء في فرنسا أو خارجها قبل أن ينتقل إلى المرحلة التالية من العمل: التى عني فيها ببلورة صيغة جديدة للحكم غير الصيغة التقليدية والإستبدادية السائدة يومئذ. بهذا المعنى فإن مونتسكيو كان بحق يعتبر أحد كبار فلاسفة عصر التنوير (Enlightening Era) بالإضافة إلى كل من فولتير، وروسو، وديدرو، وكانط (كانت)

وفي كتابه هذا دعا مونتسكيو إلى إقامة نظام سياسي ليبرالي منفتح على روح العلم والعقل ، وبعيداً عن التعصب والاستبداد بقدر الإمكان. ولكنه كان في قرارة نفسه يعتقد أن تطوير النظام السياسي القائم في فترة تاريخية يتطلب أولاً: تحليل أصل القوانين الماضية التي هيمنت على البشرية في مختلف العصور السابقة. وثانياً : يتطلب تحليل القوانين المعاصرة: أي السائدة في عصره تحت ظل لويس الرابع عشر ، والخامس عشر بالنسبة لفترته التاريخية . ويرى مونتسكيو أن القوانين السائدة في بلد ما تكون عادة متأثرة بعاداته وتقاليده وعقائده الدينية لا محالة. كما أنها متأثرة بالموقع الجغرافي للبلد، ومناخه وإمكانياته الاقتصادية وسوى ذلك من العوامل المؤثرة في صياغة القوانين والدساتير. وهذه هي أول مرة يقوم فيها مفكر أوروبي ما بدراسة القانون بشكل علمي وموضوعي رصين على هذا النحو الدقيق والمدهش لا سيما بوضوحه، وجرأته ونفاذ بصيرته. وبهذه المعيارية القياسية المتفردة.

وفي هذا الكتاب الكبير يبلور مونتسكيو نظريته عن الفصل بين السلطات الثلاث: أي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية. وهذه هي النظرية السياسية الحديثة التي ظلت تسيطر على أطروحات ومسارات المجتمعات المتقدمة في الغرب. فالسلطة التشريعية : تتمثل في البرلمان المنتخب من قبل الشعب. فهو الذي يسنّ القوانين و يصوت عليها ويقرها . ومن وظائفه الأصيلة الحذف أو الاضافة أو التعديل ومراقبة الجهاز التنفيذي وتقويم أدائه وإختياره وإسقاطه. وهو الذي يختار الحكومة أو يقيلها . وأما السلطة التنفيذية : فتتمثل في رئيس الجمهورية أو الدولة أوالحكومة أو الأميرأو الملك. وهي المسؤولة الأول عن تنفيذ أو تطبيق القوانين التي يصوت عليها ويقرها ويضعها البرلمان (الجهاز التشريعي). وأما السلطة القضائية : فتتمثل في وزارة العدل و الهيئة القضائية والقضاة الذين يراقبون عمل الحكومة ، ويتأكدوا فيما إذا كانت إجراءاتها وقراراتها وأحكامها وتصرفاتها متوافقة مع نصوص وروح الدستور والقانون أم لا؟. ومن ثم فإن أي انتهاك للقانون من قبل أي جهة أفراد أو هيئات أو تنظيمات أو السلطة التنفيذية على أعلى مستوياتها إلى أدني درجاتها يعرضها للعقاب والمساءلة القانونية من قبل الهيئة القضائية وقضاتها

ولهذا السبب تصيبنا الدهشة نحن أبناء العالم الثالث عندما نجد أن القاضي في فرنسا أو إنجلترا أو الولايات المتحدة الامريكية أو حتى في إسرائيل يستطيع أن يستجوب الوزراء وكبار الشخصيات في الدولة بما فيهم رئيس الدولة . وأحيانا يحكم عليها بالسجن إذا ما ثبت تورطها في عملية فسادٍ ما أو إثراء غير مشروع أو إستغلال للمنصب من أجل تحقيق مصالح شخصية، الخ. وهذه الشفافية في التعاطي مع المسئولية في دول الغرب ارتقى بها الى أعلى المستويات بينما نحن في بلادنا إنحط بنا عدم الفهم والإدراك لهذه الشفافية في مجال تطبيق القانون وانفاذ العدالة وإستقلاليته الى الدرك الأسفل .وبالتالي فالنظرية التي بلورها مونتسكيو لا تزال سارية المفعول حتى الآن في الغرب . وبالطبع فقد طرأت عليها تعديلات وتحسينات وتطويرات بمرور الزمن . ولكن نواة النظرية أثبتت صحتها وفعاليتها ومرونتها .

وما ينبغي تقريره بأن هذا الكتاب الحاسم في تاريخ البشرية قد تعرض لهجوم كبير في عصره. شأنه شأن إي عمل إنساني يخرج على المألوف، ويكون صاحبه متفوقا فهماً وادراكاً، ووعياً واشتشرافاً للمستقبل على ذاته وزمانه. فقد انتقده المحافظون الراكدون فكراً ، المتحجرون عقلاً بدافع الغيرة والحسد. وهاجمه رجال الدين المسيحيون بشدة باعتبار أنه يعمل على تقويض النظام السائد لملوك فرنسا الذين يمثلون ظل الله على الأرض. ولأنه يهدد سلطان الكنيسة وثراءها ، ويؤدي في نهاية المطاف الى طلاق البتة بين السلطة الزمنية والروحية . ولكن المثقفين المستنيرين وعلى رأسهم دلامبير وديدرو وروسو وفولتير وسواهم رحبوا به أجمل ترحيب . ورأوا فيه بداية استهلال العصور الحديثة: عصور الحرية والعدل والتسامح والانعتاق من سلطان الكنيسة ورجال الدين. ولكن بعضهم عاب عليه النزعة المحافظة لأنه ظل باستمرار يعطي الأولوية للطبقة الأرستقراطية في الحكم. وهذا شيء طبيعي لأن مونتسكيو نفسه كان أرستقراطياً. وبالرغم من ذلك ينبغي أن لا نبالغ في أهمية هذه النقطة المرتبطة بظروف عصرها. فنحن انتقلنا من العصر الأرستقراطي إلى العصر الديمقراطي بعد الثورة الأميركية والثورة الفرنسية. وبالتالي فلم تعد لهذه المسألة من أهمية لأن الزمن قد تجاوزها.

وما ينبغي تقريره بأن هذا الكتاب الحاسم في تاريخ البشرية قد تعرض لهجوم كبير في عصره. شأنه شأن إي عمل إنساني يخرج على المألوف، ويكون صاحبه متفوقا فهماً وادراكاً، ووعياً واشتشرافاً للمستقبل على ذاته وزمانه. فقد انتقده المحافظون الراكدون فكراً ، المتحجرون عقلاً بدافع الغيرة والحسد. وهاجمه رجال الدين المسيحيون بشدة باعتبار أنه يعمل على تقويض النظام السائد لملوك فرنسا الذين يمثلون ظل الله على الأرض. ولأنه يهدد سلطان الكنيسة وثراءها ، ويؤدي في نهاية المطاف الى طلاق البتة بين السلطة الزمنية والروحية . ولكن المثقفين المستنيرين وعلى رأسهم دلامبير وديدرو وروسو وفولتير وسواهم رحبوا به أجمل ترحيب . ورأوا فيه بداية استهلال العصور الحديثة: عصور الحرية والعدل والتسامح والانعتاق من سلطان الكنيسة ورجال الدين. ولكن بعضهم عاب عليه النزعة المحافظة لأنه ظل باستمرار يعطي الأولوية للطبقة الأرستقراطية في الحكم. وهذا شيء طبيعي لأن مونتسكيو نفسه كان أرستقراطياً. وبالرغم من ذلك ينبغي أن لا نبالغ في أهمية هذه النقطة المرتبطة بظروف عصرها. فنحن انتقلنا من العصر الأرستقراطي إلى العصر الديمقراطي بعد الثورة الأميركية والثورة الفرنسية. وبالتالي فلم تعد لهذه المسألة من أهمية لأن الزمن قد تجاوزها.